



د. عبد الرحمن الجيران ود. خالد الياقوت وعبد الرحمن الغانم ود. خضر البارون وسعد الشمالي وبيشري الهندال مع الزميل أسامة دياب خلال الندوة (محمد خلوصي)

ادار الندوة واعداه للتشريع: اسامة دياب

لطالما كانت إسمايات الكويت حكومة وشعبا في المجال الإنساني وأيديها البيضاء التي طالت الشرق والغرب لإغاثة كل ملهوف ومد يد العون لكل محتاج. نبع عطاء لا ينضب، وسمه مميّزة عرف بها المجتمع الكويتي منذ القدم. إلا أن هناك هاجسا مخيفا اضحى يؤرق كل مقيم شريف على أرض الكويت الطيبة. ألا وهو الإبعاد الإداري.

الانباء وفي محاولة منها لدرء الشبهة وتوضيح الأمور ووضعها في نصابها الصحيح والبحث عن حلول تثير الطريق للمنتزع لإنصاف فئة ضعيفة أو مستضعفة، ومع الأقرار بحق الكويت في الحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها وتماسك مجتمعيها والحفاظ على هويتها واحترام قرارها السيادية. عقدت ندوة بعنوان «الإبعاد الإداري.. بين سيادة الدولة وحقوق العمالة» لنبين وجهات النظر المختلفة في تلك القضية الشائكة. حيث أجمع المشاركون في الندوة على أن الإبعاد الإداري حق من حقوق الدولة، ولكن يجب تنظيمه بصورة تضمن الحفاظ على حقوق العامل ورب العمل. منسبرين إلى أن قرار الإبعاد يجب أن يكون خاليا من الإجراءات التعسفية أو التي تمس الكرامة الإنسانية. ولذلك على الدولة عند تنفيذها أن تمنح المبعد فسحة محددة من الوقت لحين مغادرته البلاد لإنهاء متعلقاته أو تنفيذ التزاماته، داعين إلى إيجاد ضوابط موضوعية للإبعاد الإداري بعيدة عن المصطلحات المطاطة، مع ضرورة كفالة حق الطعن للمبعد على قرار الإبعاد، مشددين على أن الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان أكدت على الاعتراف بالشخصية القانونية لأي إنسان أينما حل، وأن يتمتع بحقوقه القانونية في أي دولة يقيم بها.

وطالب المشاركون في الندوة الحكومة بضرورة إنشاء هيئة مستقلة للعمالة تكون البديل للملائم لنظام الكفيل، بالإضافة إلى أن إنشاء دائرة إدارية مستقلة للنظر في قرارات الإبعاد بشكل سريع أصبح ضرورة حتمية للحفاظ على الحقوق ولحماية سمعة الكويت أمام العالم، وفيما يلي تفاصيل الندوة:

المشاركون في ندوة «الإبعاد الإداري.. بين سيادة الدولة وحقوق العمالة»: الإبعاد حق للدولة ولا بد من إيجاد ضوابط موضوعية له بعيداً عن التعسف



الحامية سعد الشمالي

على أن سبب تدهور الأوضاع في سوق العمل هو أن الشباب الكويتي لا يريد أن يعمل ولا يريد الالتزام، فالكويتيون قبل النقط أفضل بكثير من الكويتيين بعد النقط، مغربا عن أسفه لأن الشباب الكويتي يعيش ثقافة تغريب كبيرة ويفتقر للدافعية. من جانبها، أكدت المحامية سعدا الشمالية أن للدولة في النظام الدولي التقليدي سيادة مطلقة على أراضيها، وبالتالي فإن لها الحرية المطلقة في تحديد كيفية التعامل مع الأجانب المقيم على أراضيها وما يمنح له من حقوق وما يفرض عليه من التزامات بعد إجراء موازنة بين مصلحة الأجنبي ومصلحة الدولة وبالتالي تكون الأولوية لمصلحة الدولة وأمنها سلامة أراضيها، بالتالي يكون لها الحق في إبعاد أي أجنبي ترى أنه يشكل خطراً عليها، لافتة إلى أن الإبعاد الإداري هو قرار تصدره السلطة في الدولة لأسباب تتعلق بسلامتها وأمنها وتأتي فيه الأجنبي بمغادرة أراضيها خلال مهلة محددة وعدم العودة إليها، مشيرة إلى أن الإبعاد قرار يتخذ ضد الأجنبي وليس المواطن ويختلف عن اللغي الذي يطبق على المواطن كجزء سياسي. وأضافت الشمالي: أن الإبعاد نوعان، الأول الإبعاد القضائي والسذي يصدر من القضاء كعقوبة تكميلية بعد تنفيذ العقوبة الجزائية عند ارتكاب المبعد لجريمة تستدعي إبعاده، أما الإبعاد الإداري فهو الصلاحية التي منحت لوزير الداخلية وفقاً للمرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1959 بإبعاد أي مقيم إذا اقتضت المصلحة العامة والنظام العام ذلك، مشددة على أن الإشكالية أن وزير الداخلية لا يصرح بقرار الإبعاد الإداري ولا توجد أي سلطة رقابية عليه ولا يستطيع المبعد أن يتظلم منه لأنه قرار غير خاضع لرقابة القضاء الإداري ولا يجوز الطعن عليه قضائياً وهذا ما يجعل من وزارة الداخلية خصم وحكم في نفس الوقت، مشيرة إلى أن أسباب الإبعاد الإداري ترتبط عادة بمصطلحات واسعة مطاطية مثل المصلحة العامة هو تعبير فضفاض من الممكن



د.خالد الياقوت

وعادة ما يكون دخول الأجنبي نوعاً من الضيافة إذا كان هذا الدخول بسبب ترحب به الدولة مثل السياحة أو العمل أو طلب العلم أو التجارة أو الاستثمار أو حتى العبور إلى دولة أخرى أو لأي سبب مشروع آخر وفقاً للقانون الداخلي لها، مشيراً إلى أن الدولة تمنح الأجنبي حق الإقامة في الإقليم لفترة معينة قد تطول أو تقصر بحسب الغرض من هذه الإقامة، كما يغادر الأجنبي إقليم الدولة باختياره في أي وقت شاء. وبين أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر في ديسمبر 1948 نص على حرية الإقامة كحق من حقوق الإنسان الأساسية والتي يجب كفالتها وحمايتها وقد نصت المادة 12 من هذا الإعلان على أنه يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد - بالإضافة لبلده الأصلية - ويحق له أن يعود إليه دون إبداء أسباب، وهذا ما يسمى بالخروج الاختياري كما لا يجوز للدولة احتجازه إلا لأسباب قانونية تتعلق بارتكابه جريمة على أرض الإقليم، كما يجوز للأجنبي أن يغادر إقليم الدولة بسبب انتهاء مدة إقامته، لافتاً إلى أن الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان أكدت على الاعتراف بالشخصية القانونية لأي إنسان أينما حل وأن يتمتع بحقوقه القانونية في أي دولة يقيم بها. ودعا الياقوت إلى ضرورة مراجعة قانون إقامة الأجنبي والذي صدر عام 1959 والذي لا يتناسب مع واقع الكويت الآن ولذلك على السلطة التشريعية أن تستعمل بإصدار تشريعات منظمة للعمالة الوافدة، وعلى سبيل المثال خدم المنازل والذين بلغ عددهم أكثر من 700 ألف دون قانون يطبق عليهم وكذلك إيجاد البدائل الملائمة لنظام الكفيل، لافتاً إلى أن القضية تتعلق بظلم يقع على بشر ونحن نخشى دعوة المظلوم، لافتاً إلى أن بلوغ التغيب أداة تعسفية ويجب أن يقنن ولا يسجل للعامل الذي تقدم بشكوى في حق رب عمله.

منظور شرعي بدوره، تطرق عضو اللجنة التشريعية بمجلس الأمة النائب د.عبدالرحمن الجيران إلى



النائب د. عبد الرحمن الجيران

في البداية، أكد أستاذ القانون الدولي د.خالد الياقوت أن الاتفاقيات الدولية اهتمت اهتماماً كبيراً بتنظيم إبعاد الأجنبي، خصوصاً أن حق الدولة في إبعاد الأجنبي صار يشكل خطراً كبيراً على عدد من حقوق الفرد التي كفلها القانون الدولي مثل الحق في الهجرة والإقامة والتنقل، إلا أن هذه الاتفاقيات كفلت أيضاً للدولة الحق في إبعاد من يشكل خطراً على أمنها وسلامتها، لافتاً إلى أن حق الدولة في الإبعاد قاعدة قانونية من خلال ما تتمتع به من سلطات تقديرية واسعة في إنهاء إقامة الأجنبي أو إبعادهم وفقاً لحقها في البقاء وصيانة مصالحها، إلا أن القانون الدولي يفرض بعض القيود على هذا الحق بحيث يتطلب من الدولة المتخذة لقرار الإبعاد للأجنبي إثبات أن وجوده على إقليمها يهدد الأمن العام أو يمس سلامتها في الداخل أو الخارج أو يضر بالاقتصاد القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكنية العامة. وأشار الياقوت إلى أن قرار الإبعاد يجب أن يكون خالياً من الإجراءات التعسفية أو التي تمس الكرامة الإنسانية، ولذلك على الدولة عند تنفيذ قرار الإبعاد أن تتقيد بالحد الأدنى من الإجراءات الفروضة على دخول الأجنبي ولا تنتازل عنه مع مراعاة الحالة الصحية والاجتماعية للمبعد، كما يجب على الدولة عند اتخاذها هذا القرار أن تبلغ المبعد بالقرار وأن تمنحه فسحة محددة من الوقت لحين مغادرته البلاد لإنهاء متعلقاته أو تنفيذ التزاماته.

الجيران:

جمعيات حقوق الإنسان في بلدنا تتحرك ضدنا

التبول في الأماكن العامة والقفز من القطارات وتخفي الإشارة الحمراء مخالفت تؤدي إلى الإبعاد في الولايات المتحدة

لدينا أخطاء نعترف بها ولكن لا يمكن وصفها بأنها «انتهاكات»

شؤون العمال تتفرق على أكثر من جهة ولا يوجد بينها أدنى تنسيق وإعلان حقوق الإنسان ليس وحياً منزلاً

هناك عشرات الآلاف من الأحكام القضائية أنصفت وافدين ضد مواطنين وأعدت الحقوق لأصحابها

مشكلة العمالة لا تحل بالقوانين ولا التشريعات وتحتاج إلى تعزيز ثقافة العمل والولاء والانتماء

الياقوت:

منح المبعد فسحة محددة من الوقت لإنهاء متعلقاته أو تنفيذ التزاماته قبل مغادرته البلاد

ضرورة مراجعة قانون إقامة الأجنبي الصادر عام 1959 والذي لا يتناسب مع واقع الكويت اليوم

أكثر من 700 ألف عدد خدم المنازل وليس هناك قانون يطبق عليهم

بلاغ التغيب أداة تعسفية يجب أن تقنن على ألا يسجل للعامل الذي تقدم بشكوى في حق رب عمله

الشمالي:

أسباب الإبعاد الإداري ترتبط عادة بمصطلحات مطاطية مثل المصلحة العامة

يجب النظر بعين الإنسانية إلى المواطن وهناك بعض الوافدين يتلاعبون بأصحاب الأعمال

الإبعاد الإداري صلاحية منحت لوزير الداخلية وفقاً للمرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1959

وزير الداخلية فقط هو من يصدر قرار الإبعاد الإداري ولا توجد أي سلطة رقابية عليه ولا يستطيع المبعد أن يتظلم منه

الهندال:

معظم حالات الإبعاد الإداري محصلة تعسف الكفيل ضد العامل
وبلاغ التغيب أفضل رد على من يطالب بحقوقه

الشركات الوهمية تتختم السوق الكويتي بالعمالة وتتركهم في رحلة
البحث عن عمل وبعد انتهاء الإقامة يطلبون مبالغ كبيرة لتجديدها

تم إبعاد وافد ضبط بمخدرات في سيارة استأجرها من أحد المكاتب على الرغم
من أنه أنكر ملكيته للمضبوطات وأثبتت التحاليل خلو دمه من المخدر

القانون ينص على منح المبعد مهلة لتصفية أوضاعه ولكن ذلك للأسف لا يُطبق
ضرورة إعادة النظر في سجن طلحة وتهينته بصورة تحافظ على آدمية الموقوفين



حديث بين نائب رئيس التحرير الرميل عدنان الراشد والنائب د. عبدالرحمن الجبران وعبدالرحمن الغانم وتبدو رئيسة قسم المخابرات الرميعة عفاف مختار

الشركات الوهمية أدت لكثرة جرائم العمالة الهامشية.. ويجب معالجة القضية حتى لا تقع الكويت فريسة لابتنزاز المنظمات الحقوقية

البارون:

أي قادم إلى الكويت يأتي محملاً
بالأحلام والآمال العريضة في
مستقبل أفضل له ولأسرته
وسرعان ما يصطدم بالواقع

إذا فشل الوافد في الحصول
على وظيفة وتقطعت به السبل
يصبح بيئة مهياة للاستقطاب
في عالم الجريمة



د.خضر البارون



الحامية بشرى الهندال



عبد الرحمن الغانم

المشاركون في الندوة

- عضو اللجنة التشريعية بمجلس الأمة النائب د.عبدالرحمن الجبران.
- أستاذ القانون الدولي د.خالد الياقوت.
- رئيس مكتب العمالة الوافدة باتحاد عمال الكويت عبدالرحمن الغانم.
- أستاذ علم النفس بجامعة الكويت د.خضر البارون.
- الحامية سعاد الشمالي.
- الحامية والناشطة الحقوقية بشرى الهندال.

محاور الندوة

- الإبعاد وأنواعه وضوابطه القانونية.
- الترحيل القسري أو الإبعاد من منظور القانون الدولي مقارنة بالحالة الكويتية.
- أوجه التعسف في حالات الإبعاد الإداري.
- العمالة الهامشية كأحد أسباب تنامي ظاهرة الإبعاد الإداري.
- الإبعاد الإداري وملف حقوق الإنسان.
- العامل ليس دائماً على حق ولا صاحب العمل دائماً مدان.
- هل لدينا قصور تشريعي يحتاج لتدخل سريع؟
- دور اتحاد عمال الكويت في رصد أبعاد الظاهرة والتدخل لها.
- الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للإبعاد الإداري.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في معالجة القضية.

توصيات الندوة

- إعادة النظر في إجراءات إنهاء إقامة الأجانب أو إبعادهم عن أراضي الدولة على نحو يزيد من فاعلية الإجراءات ويضمن في ذات الوقت أمن واستقرار البلاد ولا يخالف بالضمانات المقررة للأجنبي.
- الإسراع في مواجهة ظاهرة تجارة الإقامة مع ضرورة تشديد العقوبة المقررة في قانون الإقامة وتشديد الرقابة الأمنية في هذا الشأن.
- ضرورة مباشرة الأجهزة الأمنية - كل في نطاق اختصاصه - لمنع دخول الأجانب غير المرغوب فيهم إلى أراضي الدولة كأسلوب وقائي يجنب البلاد عدداً من المخاطر الأمنية والاجتماعية.
- استحداث آليات للتنسيق بين الجهات المعنية لتنفيذ قرارات الإبعاد بما لا يخل بأمن الدولة وسلامتها ويراعي الأعراف الإنسانية.
- الإسراع بقانون ينص على إنشاء دائرة إدارية مستقلة للنظر في قرارات الإبعاد بشكل سريع وذلك لحماية سمعة الكويت.
- إنشاء هيئة مستقلة للعمالة لا تتبع وزارة الشؤون، كبديل ملائم لنظام الكفيل وتنظم كل شؤون العمالة وسوق العمل.
- معالجة مشكلة الشركات الوهمية وتشديد العقوبات على المتسببين في الظاهرة.
- تطبيق قانون العمل بكامل بنوده.
- تطوير السياسات السكانية للتنمية.

أمنية المحوسبين فيه، خصوصاً أنها لاحظت من خلال زيارتها للسجون أنه في حالة يرثى لها.

الإبعاد النفسية

من جهته، أكد أستاذ علم النفس بجامعة الكويت د.خضر البارون أن أي مقيم على أرض الكويت جاءها محملاً بالأحلام وآمال عريضة في مستقبل أفضل له ولأسرته سواء كانوا في الكويت أو خارجها، إلا أنه بمجرد وصوله للكويت تصطدم هذه الأحلام والآمال بالواقع بما فيه من قوانين وبالأوضاع وصعوبة الحياة وغلاء المعيشة مقارنة بدخله مما يصيبه بحالة إحباط كبيرة تكون لها انعكاسات مبررة على حالته النفسية تظهر في قلة النوم وارتفاع معدلات القلق والتوتر وهذا ما يؤدي بالكثيرين إلى الانتحار، موضحاً الآثار النفسية المترتبة على حرمان الشخص من عمل يعد بمثابة معين قوت يومه ومصدر الثقة وهذا ما يصنع عليه أن إبعاد الوافد لمخالفة مروية بسيطة يدمر حياته ويقضي على أحلامه في العيش الكريم، إلا أن الإبعاد يكون حتمياً ولازم في حال تشكيل هذا الوافد خطراً على أمن المجتمع وسلامته بارتكابه لجرائم أو ترويجه لأفكار هدامة أو لخروج على الآداب والتقاليد والأعراف.

وأشار البارون إلى ارتباط الحالة النفسية للإنسان بابتغائه وقدرته على العمل، فضلاً عن كونها أحد أهم محركات شخصيته، مشدداً على أن البطالة أو عدم القدرة على الحصول على الوظيفة المناسبة ترتبط ارتباطاً كبيراً بمعدلات الجرائم، حيث إذا فصل الوافد في الحصول على وظيفة وضاعت به الدنيا وتقطعت به السبل يصبح بيئة خصبة ومهياة للاستقطاب في عالم الجريمة ومن هنا يظهر الارتباط بين معدلات الجريمة المرتفعة وأماكن تركز العمالة الهامشية، داعياً إلى ضرورة القضاء على ظاهرة تجارة الإقامة وإعادة هيكلة سوق العمل وبحث احتياجاته الجدية.

الغانم:

لدينا تعسف في استخدام إجراء الإبعاد الإداري.. فكيف تكون مخالفة مروية سبباً في تدمير حياة إنسان؟!

وأوضحت الهندال أن تجارة الإقامة والشركات الوهمية يتختمون السوق الكويتي بالعمالة ويتركونهم في الشارع للبحث عن عمل وبعد انتهاء الإقامة يطلبون مبالغ كبيرة لتجديدها وهذا ما يصنع عليه كبيرة من المجرمين، مستعرضة عدداً من الحالات التي مرت عليها ومنها وافد قبض عليه بمواد مخدرة واعتُرف بحيازتها وتعاطيها وأثبتت التحاليل وجود المخدر في دمه وحصل على البراءة نظراً لخطأ إجرائي، في حين أبعد وافد آخر ضبط بمخدرات في سيارة استأجرها من أحد المكاتب وأنكر ملكيته للمضبوطات وأثبتت التحاليل للمعمل الجنائي خلو دمه من المخدر وحصل هو الآخر على البراءة لخطأ في الإجراءات، موضحة أن الإبعاد الإداري ليس له قانون فهو يتكلم عن المصلحة العامة دون إظهار مصدر، داعية إلى أن يكون الإبعاد مسبباً مع عدم اللجوء للإجراءات التعسفية ويجب أن يمنح المبعد مهلة لتصفية أوضاعه.

قانون العمل نص على أنه إذا تغيب العامل عن عمله لمدة تتجاوز 7 أيام يعتبر مستقلاً

وأوضحت الهندال أن تجارة الإقامة والشركات الوهمية يتختمون السوق الكويتي بالعمالة ويتركونهم في الشارع للبحث عن عمل وبعد انتهاء الإقامة يطلبون مبالغ كبيرة لتجديدها وهذا ما يصنع عليه كبيرة من المجرمين، مستعرضة عدداً من الحالات التي مرت عليها ومنها وافد قبض عليه بمواد مخدرة واعتُرف بحيازتها وتعاطيها وأثبتت التحاليل وجود المخدر في دمه وحصل على البراءة نظراً لخطأ إجرائي، في حين أبعد وافد آخر ضبط بمخدرات في سيارة استأجرها من أحد المكاتب وأنكر ملكيته للمضبوطات وأثبتت التحاليل للمعمل الجنائي خلو دمه من المخدر وحصل هو الآخر على البراءة لخطأ في الإجراءات، موضحة أن الإبعاد الإداري ليس له قانون فهو يتكلم عن المصلحة العامة دون إظهار مصدر، داعية إلى أن يكون الإبعاد مسبباً مع عدم اللجوء للإجراءات التعسفية ويجب أن يمنح المبعد مهلة لتصفية أوضاعه.

الإبعاد يتنافى مع توجه الكويت إلى أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً

وأوضحت الهندال أن تجارة الإقامة والشركات الوهمية يتختمون السوق الكويتي بالعمالة ويتركونهم في الشارع للبحث عن عمل وبعد انتهاء الإقامة يطلبون مبالغ كبيرة لتجديدها وهذا ما يصنع عليه كبيرة من المجرمين، مستعرضة عدداً من الحالات التي مرت عليها ومنها وافد قبض عليه بمواد مخدرة واعتُرف بحيازتها وتعاطيها وأثبتت التحاليل وجود المخدر في دمه وحصل على البراءة نظراً لخطأ إجرائي، في حين أبعد وافد آخر ضبط بمخدرات في سيارة استأجرها من أحد المكاتب وأنكر ملكيته للمضبوطات وأثبتت التحاليل للمعمل الجنائي خلو دمه من المخدر وحصل هو الآخر على البراءة لخطأ في الإجراءات، موضحة أن الإبعاد الإداري ليس له قانون فهو يتكلم عن المصلحة العامة دون إظهار مصدر، داعية إلى أن يكون الإبعاد مسبباً مع عدم اللجوء للإجراءات التعسفية ويجب أن يمنح المبعد مهلة لتصفية أوضاعه.

كثيرة من شكاوى العمالة الوافدة التي تضررت كثيراً من سوء استخدام السلطة عن طريق الواسطة والمحسوبية عن طريق قريب أو صديق في الشرطة أو الهيئة، وأصبح بلاغ التغيب سيف مسلط رقاب العمال، مشدداً على أن الخلاف حول عقد العمل ليس جريمة، مطالباً بتطبيق قانون العمل المنظم للعلاقة بين الطرفين، كما أن الحكومة واجهت مشكلة ازدياد أعداد العمالة الوافدة وخصوصاً الهامشية منها ولم تعد قادرة على تحمل تبعاتها فلجأت إلى أسهل الطرق ألا وهو الإبعاد الإداري، موضحة أن نهج الإبعاد الإداري يتنافى مع توجه الكويت في أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً حيث ستأتي إلى الكويت شركات كبرى مع عمالها فهل نسجل أنهم سيغربون من التركيبة السكانية الكويتية؟

وبيّن أن نظام الكفيل والمبالغ الطائلة التي تتكبدها العمالة الوافدة من قوتها الضروي سنويها هو ما دفعها لمخالفة الإقامة وهو ما دفعها لارتكاب الجريمة، مشيراً إلى أن ملف حقوق الإنسان أحد الملفات التي تحركها عدد من الجهات لايتزاهي الحكومة الكويتية، مشدداً على أن العمالة الوافدة تعمل تحت مظلة الدولة ولذلك عليها حمايتها من التجاوزات والانتهاكات، موضحة أن الجميع يعلم بالتجاوزات ضد العمالة الوافدة في سوق العمل، ولقد رصد مكتب العمالة الوافدة باتحاد عمال الكويت 1200 حالة من أصل 100 ألف دخلوا البلاد بسمة زيارة سياحية وفاني يوم دخولهم الكويت سجل مصدرها بلاغات تغيب في بحق الـ 100 ألف جميعاً وتم ترحيلهم لبلادهم بدعوى أنهم دخلوا بسمات دخول مزورة، متسائلاً: كيف دخل هؤلاء من المطار إذا كانت أوراقهم مزورة، لافتاً إلى أن كل شخص منهم دفع بين 200 إلى 700 دينار. وذكر أنه سبق أن تقدم باستقالته من مكتب العمالة الوافدة نظراً لأنه لم يستطع أن يفعل شيئاً لوقف مثل الانتهاكات ضد العمال، داعياً لمعالجة هذا الملف حتى لا نخلق حالة من العداء ضد الكويتيين في الخارج، لافتاً إلى أن ما قامت به السفارة الهندية من

الذين يأتون بهم ويلقون بهم في الشارع، مستشهدة بما تداولته وسائل الإعلام بوصف أكثر من 40 شركة وهمية، موضحة أن هذا في حد ذاته قرار جيد ولكن ما صير العمالة المسجلة على تلك الشركات، مبيحة أن ترك هذه العمالة في الشوارع وبلا عمل دفعهم للتسول والسرقة وتجارة المخدرات وهذا ما ظهر في ارتفاع معدلات الجريمة بشكل كبير في مناطق تركزها، لافتة إلى أن تجارة الإقامة والسماسرة هم أصل المشكلة وسبب تفاقمها، داعية إلى ضرورة معالجة الأسباب المتراكمة لهذه الظاهرة حتى لا تجعل الكويت فريسة لابتنزاز المنظمات الحقوقية.

التغيب الكيدي من ناحيته، تساءل رئيس مكتب العمالة الوافدة في اتحاد عمال الكويت عبدالرحمن الغانم عن المعايير التي تجعل من عامل بسيط تهديداً مباشراً لأمن بلد بأسره، لافتاً لوجود تعسف في استخدام إجراء الإبعاد الإداري، مستغرباً من أن تدمر حياة إنسان وإبعاده عن البلاد دون تحقيق، موضحة أن تطبيق القانون بحذافيره على المخالف هو الحل الأمثل وليس التعسف في استخدام هذه الأداة، وأن الهيئة العامة للقوى العاملة يجب أن تكون المظلة الحامية لكل من يعمل في سوق العمل سواء كويتي أو غير ذلك لأنها تمثل السلطة لسجلون التغيب بحق عمال قدموا لشكاوى ضد أصحاب عملهم مما يضيع حق العامل ويخالف القانون، مستشهدة بتصرف أحد مسؤولي الهيئة الذي كشف فيه عن 10 آلاف حالة إبعاد إداري بحق العمالة الوافدة تم تنفيذها مؤخراً، مشدداً على أن الإبعاد بلاغ تغيب كيدي هو ظلم بين وضاع لحقوق العامل، لافتاً إلى أن قانون العمل ينص على أنه إذا تغيب العامل عن عمله لمدة تتجاوز 7 أيام يعتبر مستقلاً، مبيناً أن مكتب العمالة الوافدة في اتحاد عمال الكويت يتلقى شكاوى كثيرة تحمل العديد من المخالفات. وأشار الغانم إلى حالات

أن تدخل فيه جميع الحالات التي تستحق ولا تستحق الإبعاد. واستعرضت الشمالي عدداً من أسباب الإبعاد الإداري ومنها الأسباب ذات الطبيعة الأمنية، حيث يشكل الأجنبي خطراً على أمن الدولة وسلامتها، وكذلك أخرى ذات طبيعة سياسية مثل التجسس والتحريض على الدولة ولا يمكن إغفال الجوانب الاقتصادية مثل إحداث اضطرابات في السياسة الاقتصادية مثل التأخير في تنفيذ المشروعات مما يتسبب في حدوث أرباك في اقتصاد البلاد، بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والتي تتمثل في حماية العمالة الوطنية من منافسة نظيرتها الأجنبية وحماية المجتمع من العادات والتصرفات المخالفة للدين والعبادات والتقاليد الدخيلة على مجتمعنا. وأشارت إلى حالات محددة يساء فيها استغلال الإبعاد الإداري حيث يتم إبعاد تجار المخدرات الأجانب دون أن تتم محاكمتهم، بالإضافة إلى أن بعض الحالات يسعى الوافد إلى إصدار قرار بالإبعاد الإداري ضده خاصة إذا كان مديناً لعدد من المواطنين أو الوافدين وفي هذا الحالة يكون الإبعاد ظلماً بيننا وضامناً لحقوق مواطنين، ناهيك عن لجوء عدد من الوافدين إلى الإبعاد الإداري بأنفسهم إذا لم تكن لديهم الأموال الكافية للرجوع للبلدان، داعية إلى النظر بين الإنسانية إلى المواطن الكويتي مثلما تطلب ذلك من الوافد لأن هناك بعض الوافدين يتلاعبون بآليات عملهم. ولفتت إلى أنه في حالة التظلم من قرار الإبعاد الإداري يصدر الحكم بأن هذا الإجراء من أعمال السيادة التي لا يجوز للقضاء النظر فيها وهذا ما يجعله غير خاضع للرقابة القضائية وبالتالي لا يجوز الطعن عليه، مقترحة أن يصدر قانون ينص على إنشاء دائرة إدارية مستقلة للنظر في قرارات الإبعاد بشكل سريع وذلك لحماية سمعة الكويت وأسماء العلماء، وأشارت إلى أسباب تغيب ظاهرة العمالة الهامشية التي يعاني منها سوق العمل وأهمها الشركات الوهمية وتجارة الإقامة